نائب الرئيس : اليمن وجدت لتكون موحدة وبوحدتها انتهى التشرذم وكل الصراعات التي مرت بالوطن

الممارسات الخاطئة وغير المسؤولة أضرت بالمصلحة العليا للوطن

رئيس الوزراء: الإنجازات التنموية التي تحققت في عهد الوحدة لايمكن ان ينكرها إلاَّ جاحد

لا مجال لأن تكون الثوابت الوطنية محل اختلاف أو مساومة

سالم صالح : ثقافة الكراهية يقف وراءها أخطبوط يستهدف إعادة تمزيق الوطن وعلينا مواجهته

وأستطرد نائب الرئيس: "إن 19 عاما من عمر هذا الحدث التاريخي العظيم ،هذا التحول الجذري المتمثل بالوحدة اليمنية في ال22 من مايو عام 1990 قد شهدت تحولات غير معهودة وغير متوقعة فقد ترافقت و تلازمت الوحدة مع الديمقراطية و الحرية والتعددية الحزبية والشفافية وحرية الصحافة وكلها مفردات هامة تجاوزت القدرات الذهنية والاستيعابية للقوى والأحزاب السياسية التي عجزت عن مسايرة هذه التحولات الكبرى التي انتقلت بالشعب اليمني من الشمولية و الجمود الفكري الى عهد الديمقراطية وحرية الرأي و الرأي الآخر و حقوق الإنسان و تمكين المرأة سياسيا و غيرها من التحولات الهائلة».

وقال الأخ عبدربه منصور هادي:" ولا نخفي حقيقة ان الممارسات الخاطئة وغير المسؤولة للتعددية السياسية وحرية الصحافة و الشفافية قد أضرت بالمصلحة العليا للوطن وقد عكست العقلية القاصرة والمشوهة لأصحابها وأظهرت قصورا واضحا في تفكير بعض القوى السياسية التي وضعت مصالحها الشخصية في مقدمة اهدافها إن لم تمثل المصالح الشخصية كامل اهدافها النضالية فكان لذلك إضرارا كبيرا بمصالح الوطن العليا».

وأردف قائلا " إن اليمن وبرغم التحولات التي شهدها منذ فجر الـ 26 من سبتمبر عام 1962 و الـ14 من اكتوبر عام 1963 و الـ30 من نوفمبر 1967 و كلها تحولات هدفت الى بناء الدولة اليمنية الحديثة ... الا أنه لم يشهد الأمن و الاستقرار الا بتحقيق الوحدة المباركة .. وعلى وجه الخصوص بعد عام 1994 حيث بدأ التوجه بجدية نحو البناء و التنمية الشاملة الحقيقية و إنشاء البنية التحتية و الاهتمام بالتعليم و الصحة و الطرق و الكهرباء والطفولة و الشباب بشكل عكس حقيقة ان الوحدة المباركة قد جاءت لتنتصر لإرادة الشعب و تمكن مختلف فئاته من العيش في ظل مقومات الحياة الحرة الكريمة».

وذكر الأخ نائب الرئيس .. الجميع بأن التصالح الوطني الحقيقي والكبير هو ذلك التصالح الذي تحقق في 22 مايو المجيد, عندما تجاوز اليمنيون كل مآسي الماضي التشطيري والتآم شأن الأمة اليمنية وسما الجميع فوق جراح الماضي ..

وأوضح أن الدعوة اليوم للتصالح والتسامح ليست سوى كلمة حق يراد بها باطل .وقال:" هؤلاء الخارجون على القانون والنظام العام والمثيرون للأحقاد والكراهية والضغائن دعاة المناطقية والمذهبية والطائفية هم في الواقع أدوات بيد القوى المعادية للوحدة وقبل ذلك هم أعداء الثورة والجمهورية والديمقراطية .. داعيا الجميع إلى رص الصفوف والتحلي باليقظة والحذر العاليين للحفاظ على المنجزات الوطنية .

وأكد نائب رئيس الجمهورية " ان المسؤولية الوطنية تحتم على كل القوى السياسية الحفاظ على المنجزات العظيمة للشعب والوطن والتي تعتبر التجسيد الحي لمبادئ وأهداف ثورة 26 سبتمبر و 14 اكتوبر ولا بد أن يتعزز تراص كل القوى الخيرة للدفاع عن كل المكاسب المحققة لكي يعلم الخارجون عن النظام والقانون والمخربون بمختلف مشاربهم وأينما كانوا بالمحافظات الجنوبية او في صعدة أنهم لا يمثلون الشعب اليمني و هم فئات محصورة و عناصر تضررت او فقدت مصالحها الخاصة فتحولوا الى اعداء للوطن ووحدته و أمنه و استقراره «.

وتابع "ونحن نقول بكل وضوح انه وبرغم ما تحقق من مكاسب وما انجز في مسار عملية البناء الوطني الشامل فذلك لا يعني عدم وجود اخطاء و سلبيات في الممارسة العملية فكل عمل كبير لا بد أن ترافقه بعض الأخطاء فكيف إذا كان هذا العمل العظيم بحجم الوحدة المباركة التي رافقتها بعض الأخطاء وتم تشخيصها و حصرها في خطوة تاريخية جريئة من قبل فخامة الرئيس علي عبد الله صالح حيث تضمنها البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية الذي حصل على اكثر من 77 في المائة في الانتخابات الرئاسية».

وقال نائب الرئيس " أما فيما ما يتعلق بقضية الأراضي والتي يتحدثون عنها كثيراً هناك عدداً كبيراً من الأراضي تم صرفها قبل 1994 سواء في عدن أو المعلا أو التواهي أو خور مكسر وتم اعتماد كل ما صرف ، خاصة وان الكثير ممن صرفت لهم تلك الاراضي قاموا ببيعها لآخرين .

وأستطرد قائلا :" عندما جئنا نعوض أصحاب المساكن التي تم تأميمها واتخذنا قراراً بأن يتم التعويض في نفس المنطقة سواء كان في المعلا أو في التواهي أو خور مكسر أو الشيخ عثمان وجدنا بأن كل هذه الأراضي قد صرفت ما قبل أحداث 94 وقد بيعت من طرف إلى آخر ، كما كانت هناك جمعيات أهل البان وجمعيات العقارب جمعيات عدة تقريباً جمعيات العقارب كانت تضم حوالي 11 جمعية وكانت هذه الجمعية تبيع قطعة الأراضي لشخص والجمعية الأخرى تبيع نفس الأرض بنفس المكان لشخص آخر".

وتابع نائب الرئيس قائلا ": وجدنا ان قطعة الأرض الواحدة بيعت أربع مرات بيعت هذه الأرض من طرف إلى طرف أخر، وأمرنا بوقف التنفيذ في كل هذه الأراضي لعدم معرفة من هو صاحب الحق في هذه الأراضي ولهذا نعمل الآن على تصحيح الأخطاء .. وأنا متأكد ان قيادة الحكم المحلي التي تمتلك واسع الصلاحيات قادرة على تجاوز هذه الصعوبات".

وقال الأخ عبد ربه منصور هادي :« ان اليمن وجدت لتكون موحدة وبوحدتها انتهى كل التشرذم وكل الصراعات التي مر بها اليمن في الجنوب وفي الشمال أو فيما بينهما خاصة في المحافظات الجنوبية كنا نعمل وجبة من الصراعات كل خمس سنوات، تلك الصراعات أخرت الشعب اليمني أكثر من 30 عاماً منذ قيام ثورة الـ 26 من سبتمبر والـ 14 من أكتوبر حتى الـ 22 مايو 90 الذي يعتبر هو مولد اليمن الجديد مولد اليمن الحديث .

وأضاف «: واليوم الحمد لله انه خلال الـ 15 عاماً الماضية لم تسل قطرة دم واحدة ولهذا يتطلب من الجميع ان يعرف ان كرامة اليمن وعزته وتقدمه وتطوره وأمنه واستقراره هو في ظل وحدته وأكد مسئولية الجميع في التصدي للأعمال الطائشة في بعض المديريات التي يقوم بها بعض العناصر الخارجة على الدستور والقانون والمثيرون للأحقاد والكراهية .

وأختتم نائب الرئيس كلمته قائلا" وهنا نؤكد بأن المؤتمر الشعبي العام وكل القيادات الوطنية في الدولة و الحكومة سوف تعمل على تنفيذ ما جاء في البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية و الذي تضمن كل المعالجات للأخطاء و السلبيات التي برزت مسيرة خلال مسيرة العمل الوحدوي».

من جانبه أوضح رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور في كلمته أن هذا اللقاء يعكس حرص القيادة السياسية على تبادل الآراء مع مختلف القيادات في الوزارات في مختلف محافظات الجمهورية و تقييم الأداء ومعالجة الاختلالات حيثما وجدت ، مشيرا إلى أن اللقاء يأتي ونحن على مشارف عقدين من الزمن على اعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة في ال22من مايو 1990م و الذي شكل نقطة فاصلة و حاسمة في تاريخ شعبنا اليمني بين ماض تشطيري مأساوي وشمولي و حاضر ديمقراطي، بين ماض متخلف و حاضر تنموي.

وقال:"بالوحدة اليمنية ترسخت الممارسة الديمقراطية للحكم و التعددية السياسية والتعبير عن الرأي بعد أن كانت الأفواه مكممة وحقوق الإنسان مهدورة وأصبح الشعب يختار ممثليه في السلطات المختلفة عبر التنافس الشريف من خلال انتخابات شفافة شهد بنزاهتها وشفافيتها الجميع».

و أشار إلى أن اليمن تمكنت بعد الوحدة من ترسيم حدودها مع جيرانها و خلق جو من الاستقرار و الطمأنينة في المنطقة ، إضافة إلى إيجاد بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى الوطن و اقامة مشاريع استثمارية كبيرة وتعزيز الشراكة بين الدولة و القطاع الخاص .

ولفت رئيس الوزراء إلى أن العهد الوحدوي بزعامة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح اتسم بالعفو والتسامح و احترام حقوق الإنسان وآدميته بعد زمن تشطيري اتسم بالتصفيات الجسدية و الاعتقالات والعنف في الصراع على السلطة وذهب ضحيته آلاف من خيرة الرجال بالمحافظات الجنوبية والشرقية .

وقال : لقد واجهت الوحدة اليمنية وبعد ثلاث سنوات من تحقيقها اكبر تحد تمثل في اشعال قوى الردة الحرب واعلان الانفصال فدافع شعبنا عن وحدته دفاع الابطال وهب هبة رجل واحد من صعدة حتى المهرة دفاعا عن الوحدة والحق الهزيمة النكراء بالمشروع الانفصالي وتم ثبيت دعائم الوحدة ومشروعها التحديثي .

واضاف: ان الشعب اليمني اعطى بذلك درسا بليغا لكل من حاول ان يكون وصيا على هذا الجزء او ذاك من الوطن او هذه المحافظة او تلك فالوطن اليمني من اقصاه الى اقصاه ملك لكل ابنائه واصبحت الوحدة احد اهم الثوابت الرئيسية الى جانب ثوابت الجمهورية والديمقراطية .

وتابع مجور قائلا :" وفي اطار هذه الثوابت الوطنية وتحت مظلتها يمكن ان يكون للاختلافات السياسية والبرنامجية مجال وحيزا واسع مختلف في اطار التعددية السياسية ومختلف في البرامج والرؤى ويظل الفيصل في حسم خياراتنا هي صناديق الاقتراع وما تفرزه اصوات الناخبين . واكد انه لا مجال لان تكون الثوابت الوطنية محل اختلاف او مساومة بعد ان حسم شعبنا بتضحياته على مدى ما يقارب القرن من الزمن وقدم من اجل تحقيقها انهارا من الدماء لتثبيتها وترسيخها . و أشار إلى ما تشهده بعض المديريات في المحافظات الجنوبية من أعمال خارجة عن الدستور والقانون والتي تتمثل في الاخلال بالأمن والسكينة العامة وإعاقة التنمية والقيام بأعمال التقطع والتخريب للمنشآت العامة والخاصة وظهور أصوات نشاز تصل بعضها ليس فقط بالمطالبة بالعودة بالوطن إلى ما قبل الـ 22 من مايو وانما بالعودة الى ما قبل ثورة 26 سبتمبر و14 اكتوبر وأنظمة السلطنات والمشيخات. وأكد استعداد الشعب من أقصاه إلى أقصاه للدفاع عن الوطن ووحدته وتقديم الأرواح والتصدي لشلة المارقين والخارجين عن النظام والقانون .واشار إلى ما قامت به الحكومة بتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية بمعالجة قضايا المحالين إلى التقاعد والمنقطعين عن الخدمة في القطاعات العسكرية، مبينا أن عدد الذين تم إعادتهم الى الخدمة بلغ 45 ألفا و 953 فردا من وزارتي الدفاع والداخلية وجهاز الأمن السياسي بتكلفة سنوية تقارب الـ 45 مليار ريال .

و أشار إلى أن المطالب الخدمية المتزايدة و مطالب التوظيف والمظالم ان وجدت ليست محصورة في محافظة دون غيرها إنما تشمل جميع محافظات الجمهورية و تعمل القيادة السياسية و الحكومة على تلبيتها لكل مواطن دون تمييز وفقا للموارد المتاحة ووفقا للأولويات. وأوضح رئيس الوزراء ان الإنجازات التنموية التي تحققت في عهد الوحدة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية لا يمكن ان ينكرها الا جاحد وهذه ميزة هامة للوحدة المباركة ، مبينا أن قطاع التعليم شهد بعد الوحدة نقلة نوعية حيث أصبحت المدارس الأساسية و الثانوية منتشرة في كافة قرى ومدن اليمن و بلغ المعدل السنوي لبناء المدارس 1200 مدرسة سنويا تستوعب الطلاب في سن الدراسة في مختلف المستويات.

وتابع : كما ارتفع عدد الجامعات إلى ثماني جامعات حكومية مقارنة بجامعتين فقط في العام 1990م وخمس جامعات حكومية قيد الإنشاء بالإضافة إلى عدد من الجامعات الأهلية التي تستوعب نسبة كبيرة من مخرجات التعليم الثانوي، مبينا حرص الحكومة على تحسين جودة التعليم من خلال وضع المعايير و تحسين الأنظمة.

واضاف : كما حظي التعليم الفني باهتمام خاص لما له من اهمية حيث ارتفع عدد المعاهد الفنية والمهنية من خمسة معاهد في العام 1990م إلى 65 معهدا وكلية مجتمعية تشمل كافة التخصصات الفنية والتدريبية الملبية لسوق العمل.

واستطرد الدكتور مجور قائلا: "لقد تضاعف أطوال الطرقات خلال عمر الوحدة بحوالي 400 بالمئة عما كانت عليه في العام 1990م أي من 3500 كيلو متر في العام 1990م الى 19000 في العام 2008 م منها في المحافظات ما يقارب من 5700 كيلومتر في العام 2008م مقارنة 1300 في العام 1990 كما تضاعفت خدمات الاتصالات التلفونية والبريدية عشرة أضعاف ما كان عليه في العام 1990م و أصبحت اليمن تنافس العديد من الدول في هذا المجال .

ومضى قائلا : وفي مجال الكهرباء كانت نسبة التغطية في اليمن لا تتجاوز الـ 25 بالمئة من السكان وأصبحت اليوم في 2009م تتجاوز نسبة تغطيتها الـ 65 بالمئة، بقوة 1400 ميجاوات من محطات الكهرباء الغازية تنفيذا لأهداف الخطة الخمسية الثانية 2006 - 2010م .

وقال : وفي المجال الصحي تضاعفت الخدمات الطبية عشرات المرات حيث أصبحت الوحدات الصحية والمنشآت الطبية منتشرة في عموم المحافظات وأضحت اليمن خالية من مرض شلل الأطفال بشهادة منظمة الصحة العالمية، فضلا عن تحقيق تقدم كبير في مجال مكافحة الملاريا وغيرها من الأمراض .

واضاف إن اليمن قطعت خطوات هامة في مجال اللامركزية والحكم المحلي واسع الصلاحيات من انتخاب محافظي المحافظات و اعضاء المجالس المحلية في المحافظة و المديريات التابعة لها وجسد هذا الانجاز تقرير المشاريع في اختيار المحافظين ويمثل ذلك خطوة هامة باتجاه الحكم المحلي واسع الصلاحيات .

وبين أن الحكومة حققت في مجال الإصلاحات المالية والإدارية نجاحات هامة منذ الشروع في تنفيذ البرنامج في العام 1995م ، حيث تطورت إدارة الموازنة العامة للدولة من خلال السيطرة على عجز الموازنة عند الحدود الآمنة والمحافظة على سياسة الانضباط المالي وتمويل العجز من مصادر غير تضخمية و تعزيز مستوى تحصيل الإيرادات العامة الضريبية والجمركية و زيادة مخصصات الإنفاق الاستثماري.

وأفاد رئيس الوزراء أن الحكومة قطعت شوطا متقدما في مجال إصلاح وتحديث الخدمة المدنية ونظام الإحالة إلى التقاعد لمن بلغ أحد الأجلين وإنهاء عملية الازدواج الوظيفي في القطاعين المدني والعسكري إضافة إلى تعزيز مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد من خلال إنجاز التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد والمناقصات والمزايدات الحكومية بعد تشكيل اللجنة الوطنية العليا لمكافحة الفساد واللجنة العليا للمناقصات ، لافتا إلى الإنجازات المهمة التي تحققت في مجال القضاء واستقلاليته حيث تم إنشاء القضاء التجاري في العديد من المحافظات الرئيسية.

واشار الى انه حدثت تطورات كبيرة بمجال الزراعة و الري من خلال إنشاء عدد من السدود والحواجز المائية وتحقيق فائض في إنتاج الخضار والفواكه وتصديره إلى الخارج وكذا الحال في مجال الثروة السمكية حيث أصبحت منتجات اليمن تصدر إلى أكثر من 53 دولة في العالم وذلك بعد أن ارتفع عدد الصيادين والقوارب التي تجاوزت الـ 17 ألف قارب صيد، إضافة إلى التطور في مجال الصناعات السمكية حيث بلغ عدد معامل ومصانع التعليب أكثر من 50 معملاً ومصنعاً ، مبينا ان المجال السياحي شهد تطورا كبيرا في اعداد السياح الأجانب بعد أن تم تفعيل مجال الاستثمار السياحي و بناء الفنادق والشاليهات في عدد من المحافظات .

كما تحدث الاخ سالم صالح محمد ، مستشار رئيس الجمهورية حيث أشاد بالاتفاق الموقع بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك ، موضحاً أن الفترة التي أتاحها الاتفاق سوف تكفل ايجاد السبل للمصالحة والتصحيح لكافة الأمور.

وطالب مستشار الرئيس بإشراك كافة القوى السياسية على صعيد المحافظات او على الصعيد المركزي لمواجهة القضايا التي تهم الوطن ، مشيداً بدعوة فخامة الاخ الرئيس الى إرساء ثقافة الحوار ورفض ثقافة الحرب ، وقال:"إننا نشيد بحديث فخامة الرئيس وهو القادر على معالجة اي اعوجاج يكون قد حدث"

واضاف:"أن ثقافة الكراهية يقف وراءها إخطبوط يستهدف إعادة تمزيق الوطن ، وعلينا أن نواجه هذا الإخطبوط ونحافظ على وطننا ووحدته ، مشيرا الى اهمية تشكيل آلية يخرج بها هذا الاجتماع وأن المسئولية تقع على عاتق الجميع حكاماً ومحكومين ، فهذا وطننا وهو امانة في أعناقنا وأمنه وأمانه وعزته وتقدمه.

وعبر المشاركون في اللقاء التشاوري عن بالغ ارتياحهم وتأييدهم الكامل لما جاء في الكلمة التاريخية الهامة لفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح والتي تناول فيها الشأن الوطني من منطلق أن الوطن ووحدته المباركة هي قضية كل أبناء الشعب بمختلف انتماءاتهم ، مؤكدين أن هذا المنجز الوطني الكبير قد انتقل بالوطن من عهود التشطير والحروب والفتن التي دارت داخل كل شطر على حد او بين الشطرين إلى عهد الوحدة التي هي عنوان كرامتنا وعزتنا وقوة شعبنا ومستقبل أجياله والتي بها تجاوز شعبنا عوامل التشتت والفرقة وتوفرت مقومات الأمن والامان للجميع ولم يعد هناك اليوم خوف لدى المواطن على حياته او ماله او عرضه ومن حقه التعبير عن إرادته وهذه نعمة يجب ان نحافظ عليها.

وعبر المشاركون عن ثقتهم الكبيرة بباني نهضة اليمن الجديد فخامة الرئيس علي عبد الله صالح وصدق توجهه لمواصلة بناء يمن الـ22 من مايو المجيد ، وطالبوا بمواصلة الا صلاح المالي والاداري ومحاربة الفساد والمفسدين والروتين الاداري الذي يعطل قضايا المواطنين ويسيء إلى سمعة وهيبة سلطة الدولة وأجهزتها المختلفة.

واكد المشاركون أن أبناء الشعب اليمني كله ممن ذاقوا مرارة التشطير وغياب وحدة الإرادة الوطنية ورأوا أهوال الاقتتال والاحتراب لن يسمحوا مطلقا بالتفريط بالمكاسب والانجازات العظيمة التي حققها الشعب في ظل القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح ، مطالبين أجهزة حماية الشرعية الدستورية باتخاذ الاجراءات القانونية والقضائية اللازمة تجاه كل المحاولات البائسة لدعاة الانفصال والتصدي بحزم للأصوات النشاز التي تحاول النيل من الوحدة الوطنية والامن والاستقرار وعدم السماح لمروجي ثقافة الحقد والكراهية لكي ينفذوا إلىعقول أبناء شعبنا وعلى وجه الخصوص الجيل الجديد الذي يسند إليه الوطن مهمة مواصلة حمل راية الثورة والوحدة .

ونوه المشاركون إلى خطورة الوقوف موقف المتفرج تجاه التصرفات غير المسؤولة واعمال التحريض والتعبئة الخاطئة التي تسعى إلى ادخال الوطن في أتون الصراعات وزرع الفتنة التي لا يجوز السماح بها لان الشعب بكل قواه السياسية وشرائحه الاجتماعية قد اختار السير خلف القيادة الحكيمة ممثلة بفخامة الرئيس علي عبد الله صالح على درب البناء والتنمية الوطنية الشاملة التي توفر مقومات العيش الحر والكريم لكل مواطن من ابناء الشعب.. مؤكدين أن الشعب لن يسمح لدعاة الفتن والتخريب والحالمين بعودة الإمامة والتشطير ان يواصلوا العبث بمقدرات الشعب والقفز على الثوابت والمصالح الوطنية العليا .